

## مناهضة التمييز ضد عمل المرأة في المواثيق الدولية والأنظمة الداخلية

د/ روزا جعفر محمد الخامري، أستاذ مساعد كلية الحقوق - جامعة عدن

موضوع البحث يتعلق بمناهضة التمييز ضد عمل المرأة في الأنظمة الدولية والداخلية المنظمة ونوضح مفهوم التمييز من خلال اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (111) لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة والتوصية الملحقة بها رقم (111) بشأن التمييز فيما يخص التشغيل والمهنة اللتين اعتمدهما مؤتمر العمل الدولي في عام 1958م، أكثر المعايير الدولية شمولاً لمعالجة مشكلة التمييز العامة في كل من القطاعين العام والخاص، على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة السياسية أو الأصل القومي أو الاجتماعي، وهي تعد على هذا الأساس الوثيقة الأساسية والتي صدرت عن منظمة العمل الدولية وحددت الإطار العام لمبدأ المساواة .

نبين كيف نظم القانون عمل المرأة ومقومات التنظيم القانوني لحق المرأة وضوابط الحماية القانونية المنظمة لحق المرأة في العمل والمبادئ الأساسية لهذا الحق التي تقوم عليها وأهمها حرية العمل وحرية اختيار العمل والمساواة ومناهضة التمييز ضد المرأة في الاستخدام والمهنة وما تناولته الاتفاقية الخاصة بالتمييز والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية واستعراض مصادر الأحكام المناهضة للتمييز سواء في الأنظمة الداخلية واتفاقيات العمل الدولية والعربية ، من خلال تناول التمييز في الأجر بين الجنسين في الأنظمة الداخلية وبيان تكافؤ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة في جميع مجالات العمل عند تساوي المؤهلات وضمن منح المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل عن العمل المماثل والتدريب المهني، وتوفير التدابير الحمائية لحقها في العمل وأجازات الأمومة المستحقة لها لتوفير الحماية اللازمة لها للقيام بعملها باطمئنان بشكل عام لكل من الرجل والمرأة بصفة عامة باعتبارهما عمالاً ذلك أن قوانين العمل شملتهما بكلمة عامل.

ومجال العمل الذي تدور حوله هذه الدراسة هو العمل التابع الذي يقوم به الشخص لحساب الغير وتحت إشرافه وسلطته ونحاول أن نحصر في هذه الدراسة عمل المرأة الخاضع لأحكام قانون العمل والبحث عن مدى كفاية التنظيم القانوني لعمل المرأة في توفير أكبر قدر من الحماية للمرأة بصفة خاصة ولأسرتها بصفة عامة . ولما كان حق المرأة في العمل والضمانات التي تكفل حماية هذا الحق في القانون الوطني ما هو إلا ترديد وصدى لقواعد القانون الدولي المقررة لهذا الحق في المواثيق العالمية والإقليمية فإن هذه البحث تناول تلك المواثيق ومقارنتها بالقانون المصري والقانون اليمني وبعض التشريعات العربية . وتناولنا ذلك في ثلاثة مطالب هي التمييز في الأجر والتمييز في التدريب المهني وحماية الأمومة على التوالي وختمنا بالتوصيات.